Warith Scientific Journal

تذبذب أسعار النفط وأثره في تمويل التعليم العالي في العراق: التحديات والحلول

Fluctuations in Oil Prices and Their Impact on Financing Higher Education in Iraq: Challenges and Solutions

م.د عدنان هادي جعاز الشمري[1]
Dr. Adnan Hadi Jaaz Alshammry
جامعة البصرة للنفط والغاز، كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز
University of Basrah for Oil and Gas, College of Industrial Management for Oil and Gas
aalshatob2021@gmail.com

م.م رسل عصام نوري[2]
Asst. Lect. Rosel Assam Nory
جامعة البصرة للنفط والغاز، كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز
University of Basrah for Oil and Gas, College of Industrial Management for Oil and Gas
aalshatob2021@gmail.com

المستخلص:

تعتمد الجامعات العراقية بشكل شبه كامل على التمويل الحكومي المعتمد على الإيرادات النفطية، ما يجعلها عرضة لتقلبات السوق النفطية وما يرافقها من اختلالات في الموازنة العامة.

وقد أدى هذا الوضع إلى ضعف قدرة الجامعات على مجاراة التطورات العلمية والتكنولوجية ومواجهة تحديات النمو السكاني.

وبما أن التعليم العالي يمثل أحد أركان التنمية المستدامة، فإن ضمان استمراريته وتطوره يتطلب تنويع مصادر تمويله وتقليل اعتماده على الاقتصاد الريعي.

يقترح هذا البحث أسلوبين بديلين للتمويل، يتمثلان في إنشاء صناديق لدعم التعليم العالي، أحدها موحد والآخر قطاعي، مع عرض سيناريو افتراضي لتطبيقه في كلية الطب – جامعة البصرة للفترة (2023–2028). كما يؤكد على أهمية دمج الجامعات الأهلية بوصفها شريكًا فاعلًا في تطوير التعليم العالي في العراق.

الكلمات المفتاحية: التمويل الحكومي، التعليم العالي، الإيرادات النفطية، الموازنة العامة.

Abstract:

Iraqi universities rely almost entirely on government funding derived from oil revenues, which makes them vulnerable to fluctuations in the oil market and the resulting imbalances in the state budget.

This situation has weakened the universities' ability to keep pace with scientific and technological advancements and to address the challenges posed by population growth.

Since higher education is one of the pillars of sustainable development, ensuring its continuity and advancement requires diversifying its funding sources and reducing reliance on a rentier economy.

This study proposes two alternative funding approaches: the establishment of higher education support funds, one unified and the other sector-specific, along with a hypothetical scenario for their application at the College of Medicine – University of Basrah for the period (2023–2028). It also emphasizes the importance of integrating private universities as active partners in the development of higher education in Iraq.

Keywords: Government funding, higher education, oil revenues, general budget.

المقدمة:

يعد التعليم العالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة في أي دولة، لما له من دور محوري في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة وتعزيز البحث العلمي.

في العراق، يعتمد تمويل الجامعات الحكومية على الموازنات العامة التي تمول في الغالب من الإيرادات النفطية، ما يجعل القطاع عرضة لتقلبات سوق النفط.

أدى هذا الارتباط إلى خلخلة تمويل المشاريع التعليمية، وتراجع القدرة على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، إضافة إلى محدودية الاستجابة للزيادة السكانية.

يسلط هذا البحث الضوء على العلاقة بين تذبذب أسعار النفط وتمويل التعليم العالي، ويقترح بدائل عملية للتمويل تضمن استمرارية تطور هذا القطاع الحيوي دون التأثر المباشر بالتقلبات الاقتصادية

أهمية البحث

1- معالجة مشكلة حيوية: يسلط البحث الضوء على مشكلة تمويل التعليم العالي في الاقتصادات الريعية، مع التركيز على العراق كنموذج، حيث يعد الاعتماد شبه الكلي على النفط تحديا استراتيجيا يهدد استدامة القطاع.
2- إسهام تطبيقي مباشر: يقدم حلولا تمويلية مبتكرة (كالصناديق الجامعية والشراكات مع القطاع الخاص) قابلة للتطبيق عملياً لضمان استقرار التمويل بعيداً عن تقلبات النفط.
3- سد فجوة بحثية: يعد من أوائل الدراسات التي تربط كمياً بين تذبذب أسعار النفط وموازنات الجامعات باستخدام بيانات مالية حديثة (2012–2023)، مما يقدم أساساً لصناع القرار.
4- تعزيز التنمية المستدامة: يسهم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) عبر ضمان تمويل مستدام للبحث العلمي وتطوير البنية التحتية التعليمي

ثانياً: مشكلة البحث

يعاني التعليم العالي في العراق من اختلالات تمويلية نتيجة الاعتماد على الإيرادات النفطية المتذبذبة، وهو ما يعرض المؤسسات الجامعية لصعوبات في التطوير والاستجابة للمتغيرات العلمية والديموغرافية، مع غياب مصادر تمويل بديلة ومستدامة.

ثالثًا: هدف البحث

تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التعليم العالي في العراق خلال العقد الأخير.

الأهداف االثانوية :تقييم تراجع موازنات التعليم وعلاقته بأسعار النفط .

دراسة بدائل تمويل مستدامة تناسب العراق.

قياس أثر الأزمة التمويلية على جودة التعليم.

اقتراح آلية لتنويع مصادر التمويل الجامعي.

الهدف التطبيقي :تقديم مقترح عملي لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في العراق، مع تحديد آليات التنفيذ وضوابطه.

رابعاً: فرضية البحث

الاعتماد الأساسي على الإيرادات النفطية في تمويل التعليم العالي العراقي يؤدي إلى:

1- عدم استقرار الموازنات التعليمية نتيجة تقلبات أسعار النفط
2- تراجع القدرة على تطوير البنى التحتية والمناهج العلمية بالمستوى الذي يتناسب مع ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي
3- ضعف ارتباط مخرجات التعليم بما يحتاجه سوق العمل .

خامساً: منهج البحث

تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي في تحليل العلاقة بين أسعار النفط وتمويل التعليم العالي من خلال بيانات إحصائية رسمية للفترة (2012–2023)، وتحليل موازنات التعليم وتأثيرها على مستوى الخدمات التعليمية. كما تم اعتماد المقارنة الزمنية وتقديم نماذج تمويل بديلة تعتمد على الإقراض والتقنين وتحفيز القطاع الخاص.

الفصل الاول : انعكاسات الصدمات النفطية على الموازنة العامة في العراق: بين تزاحم الأولويات وتحديات التمويل العام

المبحث الأول : اثر الصدمات النفطية والأزمات السياسية على الموازنة العامة

لصدمات النفط السالبة اثر على موازنات الدول الريعية يتناسب مع نسبة اسهام النفط في الموازنة العامة لها ، عندما تنخفض أسعار النفط تنخفض معها إيرادات الموازنة ، مما يجعل الدولة الريعية امام خيارات محدودة منها اللجوء على الدين الخارجي ، او الداخلي ، وفي بعض الأحيان التخلي عن بعض فقرات الموازنة وخصوصا الاستثمارية ، وفي هذه الحالة تكون امام مشكلة تزاحم الأولويات .

تعتمد البنية الاقتصادية للعراق وبشكل كبير على انتاج وتصدير النفط الخام ، اذ يعتمد العراق اعتمادا شبه كاملا على عوائد النفط في تمويل الموازنة العامة والتي تشكل (95%) ، كما يسهم النفط بما نسبته (65%) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لهذا الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي والنفط اصبح الاقتصاد العراقي اسيرا للتقلبات في اسعار النفط والتي تتاثر بعوامل عديدة بين سياسية واقتصادية وتكنولوجية وجغرافية ، فقد انخفض الناتج المحلي سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة مقدارها (25%) , وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد منه كما انخفض في النصف الاول من عام 2016عن الفصل الثاني لسنة 2015 بنسبة 12.5(cso:2016)

في منتصف عام 2014 واجه العراق ازمتين متزامنتين الاولى هي انخفاض اسعار النفط ، هذا ما نلاحظه من جدول (1)مما تسبب في انخفاض ايرادات العراق من النفط والثانية هي الهجمة الارهابية على العراق من قبل عصابات داعش والتي وصلت الى الرمادي ،تسببت في زيادة الانفاق العسكري على حساب القطاعات الاخرى وخصوصا المشروعات الاستثمارية والتي توقفت تقريبا بشكل كامل ، كما ادت الازمة المزدوجة الى تدهور حاد في الاوضاع المالية اذ وصل العجز المالي الى 14.5 %، وارتفعت معدلات البطالة والفقر والتي وصلت الى 41% (albankaldawli.org.)

وما ان تمكن العراق من القضاء على المجاميع الإرهابية ، وشهدت أسواق النفط تحسن نسبيا اذ وصلت عام 2018 الى (65.8) كمتوسط سنوي واجه العراق مشكلة إعادة اعمار المدن المدمرة مثل الموصل والانبار وبعض أجزاء من محافظة صلاح الدين ، وفي عام 2019 وتحديدا في شهر تشرين تعرض العراق الى مشكلة سياسية ظهرت مع مظاهرات كان جزء من أسبابها البطالة ، أدت في النهاية الى استقالة الحكومة (نظمي،حاتم،2022، 13)، وفي نفس السنة وتحديدا في شهر ديسمبر تعرضت الصين الى وباء كورونا ، انتشر بشكل سريع في العالم حتى تحول الى جائحة اعلن عنها دوليا بداية عام (2020)اعلن دوليا عن جائحة كورونا(ظاهر،2022، 48)،وبسبب الخوف من انتشار الوباء طبقت اغلب دول العالم إجراءات احترازية كان من ضمنها إيقاف حركة السفر بين الدول جوا وبرا وبحرا وحتى الرحلات الداخلية ووصل الامر الى حضر حركة المواطنين محليا(حسين،2021، 6) ، ولان الطلب الأكبر على النفط يأتي من قطاع النقل تسببت هذه الإجراءات بانخفاض الطلب عليه على وتعرض الأسواق الى صدمة نفطية اذ انخفضت أسعار النفط في عام 2020 حتى وصلت 40دولار كمتوسط سنوي واقل من ذلك في بعض الأشهر ، وهذا ما نلاحظه من جدول (1).

امام هذا المشهد الاقتصادي المعقد والذي نلخصه في (إعادة اعمار ثلاث محافظات مع عدد كبير من اللاجئين ، ومظاهرات أساسها اقتصادي، وجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط) كيف يمكن للحكومة ان توفر تمويل يتناسب متطلبات التعليم العالي ، علما ان العراق تاريخيا تعرض لأكثر من امرة أزمات تزاحمت فيها أولويات الانفاق .

مما سبق يمكن لنا ان نلاحظ بوضوح مدي التذبذب بالايرادات العامة والتزاحم الكبير في تخصيصات هذه الايرادات التي تبدوا مع كثرة المتطلبات محدودة جدا ، وبما ان التعليم العالي الحكومي يعتمد بشكل رئيسي على الحكومة والموازنة العامة ، فلاشك انه سوف يتاثر بشكل كبير وباكثر من اتجاه .

أولا: تلكؤ المشاريع الاستثمارية لمواكبة التطور العلمي

في ظل الثورة التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، والنمو السكاني ، أصبح من الضروري أن تتجه الجامعات ومراكز البحث العلمي إلى التحديث المستمر وتبني الابتكار في البنى التحتية والبرامج الأكاديمية. إلا أن هذا يتطلب توافر موارد مالية كبيرة وموازنات استثمارية متنامية .وفي السياق العراقي، تعاني العديد من الجامعات، خاصة المستحدثة منها، من التلكؤ في إنجاز مشاريعها بسبب نقص التمويل وعدم استقرار تخصيصات الموازنة العامة.

فمنذ إطلاق خطط التوسع في التعليم العالي بعد عام 2010، تم استحداث عدد من الجامعات في مختلف المحافظات، إلا أن كثيراً منها ما يزال يعاني من غياب المباني الجامعية المكتملة، أو يعتمد على مقرات مؤقتة وغير مؤهلة، مما يضعف من جودة البيئة التعليمية ويقلل من فرص البحث العلمي الجاد .على سبيل المثال، تعاني جامعات مثل جامعة البصرة للنفط والغاز و جامعة سومر، وجامعة نينوى، وجامعة القاسم الخضراء، وغيرها من تأخر في تنفيذ مشاريع الحرم الجامعي الدائم، وتأجيل تجهيز المختبرات المتخصصة، بسبب تأخر إطلاق التمويل الاستثماري أو إعادة توجيهه إلى أولويات أخرى.

وفي عام 2022، أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن إدراج 47 مشروعًا للجامعات المستحدثة ضمن البرنامج الحكومي، مع التركيز على المشاريع المتلكئة التي لم تُنجز منذ أكثر من 10 سنوات، (dorar-aliraq.net/)مما يشير إلى حجم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات التعليمية في استكمال بنيتها التحتية الأساسية.

ثانيا : النمو السكاني

يشكل النمو السكاني في العراق التحدي الاكبر للحكومات الحالية والمستقبلية فمعدل النمو في العراق يشكل (3.3%) وهو معدل كبير يتطلب استعدادات كبيرة للمستقبل وتهية مستلزمات مواجهة هذه الزيادة من سكن و بنى تحتية وزيادة معدلات التوظيف وبالتاكيد زيادة عدد المقاعد الدراسية فعلى سبيل المثال ، اذ بلغ عدد سكان العراق 34 مليون نسمة في عام 2012 وارتفع إلى 37 مليونًا بحلول عام 2017 والى 40.7 عام 2020, وفي عام 2023 وصلت الى 43.3 مليون نسمة (CSO, 2023)

,وبحسب وزارة التخطيط يتوقع ان يصل عدد سكان العراق الى 51.2مليون نسمة وهنا يكون العراق امام تحديين الأول ارتفاع معدل النمو السكاني والثاني هو الهيكل السكاني والذي يشير الى ام 51% من السكان دون سن15 سنة بحسب إحصاءات 20219 (CSO,2019) إضافة الى ارتفاع معدلات البطالة الحالية .

ثالثا : معايير الجودة

إن من أبرز المتطلبات الضرورية للنهوض بالتعليم العالي في العراق هو تحسين معايير الجودة الأكاديمية والإدارية .إذ لا يمكن الحديث عن تعليم عالٍ بمستوى تنافسي دون بناء منظومة جودة شاملة ترتكز على التخطيط، والتقييم، والتحسين المستمر. إلا أن تحقيق ذلك مرهون بتوفر التمويل الكافي والمستدام.

تتطلب منظومة الجودة الحديثة تأمين موارد مالية كافية تغطي مختلف أوجه العملية التعليمية، ومنها:

1- تأهيل وتدريب الكوادر التعليمية والإدارية، وتطوير مهاراتهم في مجال إدارة الجودة.(Salmi,J,2009,20)
2- توفير البنية التحتية التقنية والإدارية اللازمة لجمع البيانات وتحليلها ومتابعة الأداء.((Salmi,J,45)
3- تمكين وحدات ضمان الجودة داخل الجامعات من أداء دورها بفعالية من خلال تخصيص ميزانيات تشغيلية واستثمارية واضحة.(Altbach, others,2009,65-74)
4- الاشتراك في التصنيفات والاعتمادات الدولية التي تتطلب جاهزية مالية وفنية عالية.(Atbach,75-84)

إن الارتقاء بجودة التعليم العالي لا يمكن أن يتحقق دون استثمار مالي حقيقي يتيح بناء القدرات البشرية، وتوفير الأدوات التكنولوجية، وتطوير آليات التقييم والرقابة. ومن هنا، فإن ربط تمويل الجامعات فقط بإيرادات النفط يعرض هذه المسيرة للخطر، ويؤثر سلبًا على فرص الجامعات العراقية في الدخول ضمن التصنيفات الدولية المرموقة.

رابعا: ارتفاع معدلات البطالة

لاشك ان ارتفاع معدلات البطالة له اثر سلبي كبير على الدراسة سواء كانت الاولية في المدارس او الجامعات فهي عامل يضعف الروح المعنوية للدراسة ويزيد من معدلات التسرب ويضعف المستوى الدراسي ، فالصورة الغير واضحة للطلبة والمستقبل غير المضمون يقلل من رغبتهم بالدراسة والعكس تماما فلو كانت الصورة واضحة للطلبة ونعني بها ازديات فرص التوظيف لاشك ان هذا الامر يكون له الاثر الكبير في زيادة المستوى العلمي والثقافي مما يتعكس بشكل كامل على ثقافة المجتمع.

المبحث الثاني :اثر تغلبات اسعار النفط على التعليم العالي في العراق

يموّل التعليم العالي في العراق بالكامل من قبل الحكومة، إذ كفل الدستور العراقي مجانية التعليم في جميع مراحله، مما يجعل جميع نفقات الجامعات العراقية معتمدة كليًا على الموازنة العامة للدولة. ونظرًا لكون الاقتصاد العراقي اقتصادًا ريعيًا بامتياز يعتمد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات العامة، فإن تمويل وتطور الجامعات الحكومية يرتبط ارتباطا مباشرًا بتقلبات أسعار النفط وقدرة العراق التصديرية.

ومن خلال الجدول (1)، يتضح مدى تأثر الموازنات الاستثمارية لوزارة التعليم العالي بتقلبات أسعار عام النفط. فرغم أن المنطق الاقتصادي يحتم زيادة الإنفاق على التعليم العالي لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي ومواجهة النمو السكاني ، أن البيانات تشير إلى انخفاض المخصصات الاستثمارية عند انخفاض أسعار النفط، مما يبرز هشاشة النظام التمويلي القائم.

يمول التعليم العالي في العراق من قبل الحكومة اذ كفل الدستور العراق مجانية التعليم ، فجميع نفقات الجامعات العراقية تمول من قبل الموازنة العراقية , وبما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد على النفط في توفير ايرادات الموازنة العامة , مما يعني ان عمل وتطور الجامعات الحكومية محكوم بتقلبات اسعار النفط والقدرة التصديرية للعراق ومن الجدول (1) نلاحظ بوضوح انخفاض الموازنات الاستثمارية لوزارة التعليم العالي مع انخفاض اسعار النفط علما ان المنطق السليم يحتم زيادتها وذلك للمواكبة التطور العلمي كما ذكرنا ولمواجهة الزيادة في عدد السكان والذي كان سنة 2012 (34مليون نسمة) (cso:2012) واصبح سنة 2017 بحدود (37 مليون نسمة).

جدول (1) جدول يبن حجم الانفاق على التعليم العالي وتاثره باسعار النفط

السنة	اسعار النفط برميل/دولار	موازنة التعليم العالي (مليون /دينار)			موازنة العراق (مليار /دينار)	
		الموازنة الاستثمارية	الموازنة التشغيلية	الاجمالي	ايرادات النفط	الاجمالي
2012	109.45	490000	2612000.3	3102.3	99605	102327
2013	107.4	800000	28060562	3606	116293.99	119296.7

-	-	-	-	-	96.2	2014
94483.4	78649	2757.7	2589217	168120	49.49	2015
81700.9	69773.400	2891.070	2792270	98800	40.7	2016
79011.4	67950	2435.3	2421205	10000	51.9	2017
93884	98000	231078	2272087	38000	65.6	2018
105569	93781	2595591	2578591	17000	60.38	2019
67425	58227	3200975	2773334	33722	40.69	2020
93159	73070	2914250	2733341	81278	68.39	2021
93159	73070	2914250	2733341	81278	95.6	2022
134552	117252	3160212	2872761	27445	78.5	2023

Source: opec,.mof.gov.iq/

مما سبق نلاحظ ان ايردات العراق من سنة 2014 وهي السنة التي شهدت انهيار اسعار النفط وهجوم عصابات الارهاب على العراق وجائحة كورونا الى سنة 2023 عجزت عن توفير مستلزمات تطور التعليم العالي وجامعات العراق الحكومية، وهذا واضح من ضعف الموازنات الاستثمارية.

أولا: العلاقة الطردية بين أسعار النفط وتمويل التعليم

يتضح من البيانات أن هناك علاقة طردية مباشرة بين أسعار النفط وحجم التمويل الاستثماري للتعليم العالي. كلما ارتفعت أسعار النفط، ارتفعت معها مخصصات التعليم، والعكس صحيح. هذا يبرز هشاشة البنية التمويلية وغياب التنويع المالي لتمويل قطاع يُفترض أن يكون من الأولويات الوطنية.

ثانيا: ضعف الاستجابة المالية رغم ارتفاع الأسعار

رغم تحسن أسعار النفط في بعض السنوات (كما في عام 2019)، إلا أن الموازنات الاستثمارية لم تشهد استجابة مماثلة. وهو ما يشير إلى ضعف مرونة السياسات المالية، أو وجود أولويات إنفاقية أخرى أكثر تأثيرًا على صانع القرار المالي، كتمويل القطاعات الأمنية أو تغطية العجز المالي العام.

ثالثا: الانعكاسات على البنية التحتية وجودة التعليم

أدى التراجع الحاد في التمويل خلال السنوات 2015–2020 إلى توقف أو تباطؤ عدد كبير من المشاريع الاستثمارية في قطاع التعليم العالي، مثل مشاريع البنى التحتية، وتحديث المختبرات، وتطوير أنظمة التعليم الرقمي، مما أسهم في تدهور مخرجات التعليم وعدم مواكبتها للمعايير الدولية.

رابعاً: التحديات الرئيسة

1- الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية لتمويل التعليم.
2- ضعف تخصيص نسبة ثابتة أو مرنة من الموازنة العامة لقطاع التعليم العالي.
3- غياب آليات بديلة للتمويل مثل الشراكات مع القطاع الخاص أو الصناديق الوقفية الجامعية.
4- قصور الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى في بناء تمويل مستدام للبحث العلمي والابتكار.

اما في ما يخص المستقبل والذي من المؤمل ان يكون افضل اذا ما عولجت مشكلة الاقتصاد العراقي الهيكلية ، فالعراق يحتاج الى ايرادات كبيرة جدا لإعادة الاعمار التي ازدادت فاتورتها بشكل كبير جدا بعد تدمير ثلاث محافظات تقريبا مع العلم ان المحافظات الوسطى والجنوبية مازالت تعاني من عدم اكتمال البنى التحتية الاساسية وارتفاع معدلات البطالة والفقر ، ناهيك ان ارتفاع حجم المديونية واقساط تسديد الديون , كل هذا التزاحم في النفقات والمتطلبات ياتي تحت ظل مستقبل غيرواضح لاسعار النفط , ووضع سياسي محتقن في منطقة الشرق الاوسط.

وعليه من الواضح انه لايمكن الاعتماد على النفط في ما يخص الركائز الاساسية للتنمية ومنها التعليم العالي .

الفصل الثاني: مقترح صندوق تمويل الطلاب في الجامعات العراقية

المبحث الاول : الجامعات الحكومية

مقدمة :الجامعات تعد في ضوء الاقتصاديات الجديدة مصانع معرفة تنتظر الانتقال الى السوق، وان تدفق المعرفة هو الذي يقود الابتكار اخذين بنظر الاعتبار ان عملية نقل المعرفة عملية معقدة تنطوي على كثير من العوامل المحلية والعالمية ولا تعتبر بحد ذاتها محفزا للنمو الاقتصادي. وفي بلد كالعراق تلعب الدولة دور المحرك الاقتصادي، والجامعة بإمكانياتها المتواضعة لا تستطيع الا تقديم خدمات استشارية وطبية وسلع بسيطة للاقتصاد المحلي، ولكي تتمكن من لعب دور اكبر في الاقتصاد والمجتمع لابد من استثمار هائل في البحث العلمي , لايمكن ان يتوفر بالامكانات المتوفرة وكما لاحظنا مما سبق , وهنا نقترح اسلوب جديد للتمويل في العراق ينهي مجانية التعليم وفي نفس الوقت لايؤثر على دخل معيل الطالب وانما يقتصر تاثيره المادي على الطالب نفسه في المستقبل وبنسب متدنية , ايضا يسهم المقترح في تنظيم مخرجات الجامعات لكي تكون متوافقة مع سوق العمل وكما هو اتي المقترح : يمكن تطبيق المقترح باسلوبين الاول هو صندوق تمويل الطالب الجامعي الموحد والثاني هو صندوق تمويل الطالب الجامعي الخاص (كل وزارة على حده).

الاسلوب الاول : صندوق تمويل الطالب الجامعي الموحد.

اولا يتم تحديد متطلبات سوق العمل في العراق من احصاءات حركة الملاك المستقبلية لكل وزارة او مؤسسة حكومية او اهلية (على ان تقدم الضمانات اللازمة لتعيين الطالب بعد التخرج) والحاجة الفعلية المستقبلية لها , وتكون اعداد الطلبة متوافقة مع ذلك تنشئ الحكومة صندوق لتمويل الطلاب الذين تظهر اسماءهم في الانسيابية وكل حسب الكلية التي تقبله وتقوم الحكومة باقراض الطالب قرض الدراسة والذي يحول من الصندوق للجامعة على ان يقوم الطالب بتسديد ماعلية بعد التخرج ومباشرته في العمل كنسبة من راتبه , مع ملاحظة ان الصندوق هو الذي يشرف على تعيين الطلاب بعد اتكمال الدراسة من خلال تحويل الوزارة والمؤسسات دراسات حركة الملاك والنمو في اعمال الوزارة ان وجد , من فوائد هذا الاسلوب ان الاموال تتوحد فيه ويكون حجمها كبير بالقدر الذي يمكن استثمارها.

الاسلوب الثاني : صندوق تمويل الطالب الجامعي الخاص (كل وزارة على حدة)

تنشئ كل وزارة او مؤسسة حكومية لتمويل الطلاب الذين يسدون النقص في حاجتها المستقبلية على ان يعين الطالب بشكل مباشر بتلك الوزارة وتبدا عملية الاستقطاع الشهري بمجرد مباشرته بالعمل.

المبحث الثاني تطبيق افتراضي للمقترح

أولا: تطبيق افتراضي على كلية طب البصرة

1- أسلوب التمويل لصندوق التعليم العالي في وزارة الصحة العراقية

جدول (2) جدول مفترض لعمل صندوق التعليم العالي في وزارة الصحة المختص بتمويل تكاليف دراسة طلاب كلية طب البصرة

العام الدراسي	المرحلة الاولى (طالب)	الثانية (طالب)	الثالثة (طالب)	الرابعة (طالب)	الخامسة (طالب)	السادسة (طالب)	مجموع الطلاب	تكاليف الطالب (مليون)	تكاليف الدراسة (مليون)
2019/2018	100						100	5مليون	500
2020/2019	100	100					200	5	1000
2021/2020	100	100	100				300	5	1500
2022/2021	100	100	100	100			400	5	2000
2023-2022	100	100	100	100	100		500	5	250
2024-2023	100	100	100	100	100	100	600	5	300

من الجدول السابق يتضح ان الصندوق يجب ان يوفر مصاريف 600 طالب x 5مليون = 3مليار دينار

2- حركة استرجاع اموال الصندوق :

بعد اربع سنوات يكون حجم القرض المقدم لكل طالب 20 مليون دينار وعليه يجب ان تبدا عملية استرداد القرض بمجرد مباشرة الطالب بالعمل.

بفرض ان الطالب بعد التخرج ومباشرته للعمل يستلم مليون دينار , نسبة الاستقطاع 20%
وهذا يعني 200 الف دينار شهريا للطالب الواحد.

جدول (3) حركة استرجاع الاموال

السنة	عدد (الطلاب)	نسبة الاستقطاع الشهري (مليون دينار)	السنوي (مليون دينار)	ملاحظات
2023	100	20	240	يسدد الطالب الواحد 200 الف شهريا *12 شهر= 2400000 سنويا
2024	200	40	480	
2025	300	60	720	
2026	400	80	960	يلاحظ في السنة الرابعة من عمل الصندوق استرجع نصف امواله تقريبا
2027	500	100	1200	
2028	600	120	1440	
2029	700	140	1680	
2030	800	160	1920	
2031	900	180	2160	في هذه السنة تكون الدفعة الاولى قد سددت ما في ذمتها

وبامكان باقي الوزارات ان تعمل بنفس الاسلوب مثل وزارات التربية والتعليم (كلية التربية) ووزارة النفط (جامعة البصرة للنفط والغاز والمعهد والكليات المتخصصة) , وهناك كليات مثل الادارة والاقتصاد جميع المؤسسات تحتاج مخرجاتها , اما الكليات الانسانية مثل الاداب فبامكان تقنين المخرجات ايضا ولكن نلاحظ انها تخصصات تكاد تكون غير مطلوبة الا انها مهمة جدا ولايمكن الاستغناء عنها بسهولة وهنا نقترح على الوزارات والمؤسسات الحكومة اعطاء اجازات دراسية لموظفيها ومنتسبيها لمن يريد الدراسة في هذه التخصصات المهمة جدا الا انها غير مطلوبة في سوق العمل ولايمكن تعيين مخرجاتها بسهولة في نفس الوقت لايمكن للحكومة تحمل نفقات الدراسة بها.

اذن التقنين والتمويل بصفة القرض والتعيين هو اصل الفكرة , وعندها يكون الطالب قد ضمن التعيين والحكومة تخلصت من حمل نفقات التعليم واصبح للجامعات مرونة كبيرة في التطور ومواكبة متطلبات العصر , والاهم انها عزلت عن التاثيير المباشر لمشاكل الاقتصاد الريعي .

ثانيا : تطبيق افتراضي على كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز / جامعة البصرة للنفط والغاز

تعد جامعة البصرة للنفط والغاز الجامعة الأولى من نوعها والوحدة المتخصصة في صناعة النفط والغاز، اذ تاسست الجامعة في عام 2014 وتضم كليتين متخصصتين الأولى هي هندسة النفط والغاز وتضم ثلاث اقسام (قسم هندسة النفط والغاز والهندسة الكيميائية و تكرير النفط) والكلية الثانية هي كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز وتضم ثلاث اقسام (قسم اقتصاديات النفط والغاز وقسم إدارة المشاريع النفطية وقسم إدارة وتسويق النفط والغاز)

1- مخرجات الكلية: الإدارة الصناعية للنفط والغاز

تركز الكلية على إعداد خريجين يمتلكون مزيجًا من المهارات الإدارية، الاقتصادية، والتحليلية المتخصصة في قطاع الطاقة. **وتشمل مخرجاتها:**

1. كوادر مؤهلة للعمل في الشركات النفطية المحلية والدولية.
2. متخصصون في التحليل الاقتصادي للموارد الطبيعية.
3. مهنيون في مجالات إدارة المشاريع النفطية، التخطيط الاستراتيجي، والتسويق الدولي للنفط والغاز.

وتُعد الكلية رديفًا حيويًا لرفد السوق النفطي العراقي سواء الحكومي او االهلي بكفاءات مؤهلة علميا وعمليا، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية وتعزيز الكفاءة المؤسسية في قطاع الطاقة.

2- صندوق تمويل طلبة كلية الإدارة الصناعية

بما ان مخرجات الكلية متخصصة في قطاع مهم وحيوي من الممكن ان تتبنى وزارة النفط تمويل ما يلبي حاجتها المستقبلية وفي نفس السياق ،يعمل في قطاع النفط والغاز خليط من الشركات الحكومية والشركات الدولية العالمية مثل (بي بي وشل وهاليبرتون ولوك اويل وكويت انرجي و بيترو جاينا وتوتال وايني) والشركات المحلية الاهلية ، والتي دخلت سوق العراق نتيجتا لجولات التراخيص فمن الممكن تطبيق المقترح بشكل مشترك بمعنى ان تمول الشركات العالمية مجموعة من الطلبة التي تخدم خططها المستقبلية فمثلا هناك مشاريع يؤمل ان تكتمل سنة 2028 و2030 مثل مشروع توتال (_ **مشاريع** مهمة منها، تطوير حقل ارطاوي، واستثمار الغاز بخمسة حقول نفطية بمرحلتين بطاقة 600 مقمق ، كل مرحلة 300 مقمق، بالاضافة الى مشروع ماء البحر لحقن الماء في الحقول لتعويض الضغوط المستنزفة ، فضلا عن مشروع الطاقة الكهربائية الشمسية بطاقة 1000 ميكا واط وعلى اربعة مراحل ، كل مرحلة 250ميكا واط)(oil.gov.iq/ /).ومشاريع شركة غاز البصرة ومذكرة التفاهم

لمجموعة من مشاريع الطاقة في مدينة الفاو مصفاة الفاو ومجمع البتروكيماويات التي تنفذها شركة صينية. كما يوجد اتفاق لتطوير مصفاة الفاو التي تبلغ طاقتها 300 ألف برميل يوميًا مع شركة هوالو الصينية للهندسة. تشمل هذه المشاريع أيضًا بناء مجمع للبتروكيماويات بطاقة 3 ملايين طن سنويًا ومحطة توليد كهرباء بقدرة ألفي ميغاوات.(/told.oil.gov.iq) ، وبإمكان هذه الشركات مبالغ التمويل بعد مباشرة الطالب في العمل وبنفس ما ذكر في تطبيق كلية الطب.

فوائد المقترح

بعض الفوائد المرجوة من المقترح:

1. تخفيف العبء عن الحكومة
2. حماية الجامعات من اثر الخلل في الاقتصاد العراقي
3. تمكين الجامعات من مواكبة التطور النوعي
4. زيادة اهتمام الطلبة بالعلم والمعرفة ورفع مستوياتهم مما يفتح المجال امام تطوير المناهج .
5. الاثر الايجابي على التعليم في المدارس فهو يزيد من اهتمام الطلبة بعد توفر الفرص العادلة للجاديين
6. اعطاء مرونة وحافز اكبر للحكومة لتفعيل التقاعد المبكر لان الجيل الجديد من الموظفين عليه استقطاعات مهمة للحكومة

المبحث الثالث الجامعات الاهلية

ازداد في الاونة الاخيرة اهتمام المستثمريين بالتعليم العالي , وقد استقطب الكثير من رؤوس الاموال المحلية واستطاعت الكليات الاهلية ان تحقق نجاحات مهمة في مسيرة التعليم العالي في العراق وبدات تهتم بجميع التخصصات , ولدعم مسيرة التعليم العالي في العراق يمكن اعتبار موسسات التعليم العالي الاهلية شريك اساسي للحكومة ورافد من روافد الحركة التعليمية , خصوصا ان لديها مرونة في العمل بعيدا عن اثر التذبذب في اسعار النفط.

وفي مقترحنا السابق تم تقنين خطة قبول الطلبة بما يتوافق مع حركة الملاك ومتطلبات سوق العمل وهذا يعني ثبات القدرة الاستيعابية للجامعات الحكومية وعدم الحاجة للتوسع ومواكبة النمو السكاني ولو على الامد القصير , وهنا يبرز دور الجامعات الاهلية ويزداد . **ويمكن ان نقترح الاتي لتحسين العمل في تلك الجامعات:**

1. تخصيص قطع اراضي من قبل الحكومة لبناء منشئات الكلية بالحجم يتناسب مع عملها وتطورها المستقبلي .
2. زيادة الرقابة عليها ومتابعة العمل بها .
3. وضع معايير للمفاضلة في ما بينها وهذا الامر مهم للشركات والمؤسسات الحكومية والاهلية والجامعات .
4. تشجيع البنوك الاهلية على وضع برامج تمويل الطلبة خصوصا في الاقسام والكليات المطلوبة في سوق العمل

خاتمة: ان التمويل الحكومي المجاني اصبح عاجز عن توفير ايردات مالية يتناسب مع التطور العلمي العالمي والنمو السكاني العراقي مما يضعف المستوى العلمي لمخرجات التعليم ومن الممكن ان يكون (التقنين والاقراض والتعيين) حل مناسب لمشاكل تمويل مشروعات التعليم العالي الاستثمارية مما يساعد في وصول الجامعات العراقية الى مستويات مرتفعة , قادرة على التطور والابداع والاسهام في حل مشاكل البلد , ويصبح حينها التعليم العالي بشقيه (الحكومي والاهلي) قائد مسيرة التنمية وقاطرتها , كما انه يكون محمي من التقلبات الاقتصادية والسياسية .

الاستنتاجات:

أولاً: التمويل والتعليم العالي في الاقتصاد الريعي

1. الاعتماد على النفط لا يلبي احتياجات التعليم العالي في العراق

- التمويل القائم على النفط جعل الجامعات العراقية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى هشاشة في الاستقرار المالي، وتراجع المشاريع التطويرية والاستراتيجية.

2. غياب مصادر التمويل البديلة يكرس الأزمة
3. ضعف مرونة السياسات المالية يفاقم فجوة التمويل

- لم تتجاوب موازنات التعليم مع تحسن أسعار النفط، مما يدل على غياب الرؤية الاستراتيجية واعتبار التعليم عبئا لا استثمارا.

4. تأثير التمويل على جودة التعليم واستجابة النظام

- تدهور البنية التحتية ينعكس على مخرجات التعليم
- توقف مشاريع الأبنية الجامعية والمختبرات والرقمنة أثر سلبا على جودة البيئة التعليمية وأضعف تنافسية مخرجات التعليم العالي.

5. ضعف قدرة الدولة على استيعاب النمو السكاني
   - مع النمو السكاني المتسارع، أصبح التمويل الحالي غير كافٍ لتوفير فرص التعليم العالي، مما يزيد من البطالة ويهدد الاستقرار المجتمعي.
6. التعليم العالي قابل للتحول إلى رافعة تنموية
   - بتحسين تمويله وإدارته، يمكن أن يتحول التعليم العالي من عبء مالي إلى محرك للنمو الاقتصادي والابتكار، عبر رفد سوق العمل بكفاءات نوعية.
7. الحلول والمقترحات المستقبلية
   - مقترح "القرض مقابل التوظيف" يمثل نقلة مفاهيمية
   - إعادة صياغة العلاقة بين الطالب والدولة من مجانية تقليدية إلى تمويل بشروط عادلة يخلق نظاما أكثر استدامة ويعزز فرص التوظيف المباشر.
8. دمج الجامعات الأهلية مع ضبط الجودة يزيد من مرونة النظام
   - يمكن تخفيف الضغط عن الجامعات الحكومية عبر تسليم فائض الطلب إلى الجامعات الأهلية، ضمن أطر رقابية ومعايير جودة.
9. استنتاجات خاصة بكلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز
   - ضرورة مواءمة مخرجات التعليم مع سوق الطاقة
   - رغم الطابع التخصصي الدقيق لكلية الإدارة الصناعية، إلا أن غياب التخطيط المركزي لحاجات الوزارات والشركات يخلق فجوة بين التعليم وسوق العمل.
10. التمويل المشروط بالتوظيف يحقق استدامة للكلية
    - مقترح تمويل الطلبة من خلال قروض مضمونة بالتعيين يعزز العلاقة مع السوق، ويضمن تمويلا طويل الأجل للكلية دون تحميل الدولة أعباء إضافية.
11. غياب إطار شراكة مع القطاع النفطي الخاص فرصة ضائعة
    - الشركات العالمية العاملة في العراق لم تلزم بعد بتمويل التعليم أو تأهيل الكوادر رغم استفادتها المباشرة، ما يستوجب تشريعا واضحا للاستثمار في رأس المال البشري.
12. التعليم التخصصي يمكن أن يتحول إلى ركيزة تنمية وطنية
    - إذا ما توفر الدعم المؤسسي والتمويلي، يمكن للكلية أن تتحول إلى مركز لتطوير القدرات العراقية في مجال الطاقة، وتكون نموذجا وطنيا للجامعات المتخصصة

References

1. حسين، حيدر عنتر خلف .(2021) .الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي مع إشارة خاصة للعراق) أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، العراق
2. ظاهر، زهراء عبدالحسين .(2022) .التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا وتأثيرها في المؤشر العام لسوق الأوراق المالية) رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العراق
3. نظمي، فارس كمال، حاتم، مازن .(2022) .احتجاجات تشرين (2019) في العراق من منظور المشاركين .بغداد: مركز دراسات البيان.
4. علي، ضياء خميس .(2021) .مظاهرات تشرين الأول 2019 في العراق: الدوافع والنتائج .بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية

5. Salmi, J. (2009). *The challenge of establishing world-class universities* (pp. 20–23, 45–47, 55–58, 61). The World Bank. https://doi.org/10.1596/978-0-8213-7865-
6. UNESCO. (2009). *Trends in global higher education: Tracking an academic revolution*. UNESCO Publishing. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000183219

7. البنك الدولي.https://www.albankaldawli.org .
8. منظمة أوبك. https://www.opec.org
9. وزارة المالية العراقية.https://www.mof.gov.iq .
10. الجهاز المركزي للإحصاء.https://www.cosit.gov.iq .
11. البنك المركزي العراقي. https://www.cbi.iq
12. منتديات درر العراق. https://www.dorar-aliraq.net
13. وزارة النفط العراقية =https://oil.gov.iq/?article
14. وزارة الخارجية العراقية=https://mofa.gov.iq/paris/?p